

"إشكالية القياس المحاسبي بين موثوقية السعر وملاءمة القيمة: دراسة تحليلية لمفاهيم القياس الحديثة وأثرها على مصداقية التقارير المالية"

التناقض بين القيمة والسعر في القياس المحاسبي

التمييز بين القيمة والسعر ضمن الإطار المحاسبي من القضايا المحورية التي تواجه نظرية القياس في المحاسبة الحديثة.

1. الفروق المفاهيمية بين القيمة والسعر

- القيمة: مفهوم ذاتي يعكس المنفعة الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل.
- السعر: مقدار موضوعي يمثل المبلغ الفعلي المتوقع عليه عند التبادل.
- يتطابق المفهومان فقط لحظة المعاملة، ثم يتبعان تبعًا للزمن والبيئة.

2. أسباب التباين في القياس المحاسبي

- تتأثر القيمة بعوامل داخلية مثل الاستخدام المتوقع وخارجية مثل السوق، إضافة إلى الزمن والمكان.
- بينما يتتأثر السعر أساساً بظروف السوق لحظة التبادل.
- المحاسبة التقليدية تعتمد على السعر (التكلفة التاريخية) لكونه قابلاً للتحقق وموضوعياً، رغم ما يعكسه ذلك من قصور في تمثيل الواقع الاقتصادي.

3. الاتجاهات الحديثة لمحاولة رد الفجوة

ظهرت مناهج مثل القيمة العادلة والتكلفة المعدلة لتوفير تمثيل أكثر واقعية للأصول، إلا أنها لا تزال محدودة بسبب: تقلبات القيمة؛ غياب الأسواق النشطة؛ صعوبة التحقق من التقديرات.

4. آثار هذا التناقض على التقارير المالية

- يؤدي الجمع بين الأسعار التاريخية والتقديرات الحالية إلى غموض وتضارب في المعلومات المالية؛ ويسعف ثقة المستخدمين ويدفعهم للاعتماد على تقديراتهم الذاتية. وبالتالي يُبرز مازقاً معرفياً قائماً في قلب الممارسة المحاسبية، ما لم يُعاد تعريف الهدف من التقارير المالية.

5. نماذج القياس المحاسبي المتنافسة

- التكلفة التاريخية: تُسجل الأصل بسعره الأصلي وتحدّل فقط في حال انخفاض القيمة.
- القيمة العادلة: تعكس القيمة السوقية الحالية وتستخدم بشكل متزايد في معايير IFRS.

- أساليب أخرى تشمل: التكلفة الحالية، القيمة في الاستخدام، القيمة القابلة للتحقق الصافي، وقيمة الحرمان.

6. القضايا المفاهيمية الأساسية

من الضروري تحقيق توازن بين:

- الموثوقية: الموضوعية وقابلية التحقق.
- الملاءمة: مدى فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

وطرح تساؤلات حول:

- استخدام أساس قياس واحد مقابل تعدد الأسس.
- توقيت القياس المتكرر.

- حدود التقديرات في ظل غياب البيانات المباشرة.

7. المنظورات النظرية

- وجهة نظر سيني: تدعى إلى اعتماد القيمة القابلة للتحقق الصافية كمقاييس موحد، وتركتز على السيولة وتصفيات الأصول. أما المدرسة السائدة فتفضل تنوع أساليب القياس بما يتناسب مع تعددية أهداف التقارير المالية.

8. المحاسبة في القطاع العام

تطبيقات القياس في المحاسبة الحكومية وفقاً لمعايير IPSAS ، حيث يُستخدم:

- قياس التكلفة لتمثيل الخدمات.
- تكلفة الاستبدال لبيان الاستمرارية.
- القيمة في الاستخدام لتقدير الأصول التشغيلية طويلة الأجل.

9. تقييم العناصر غير النقدية

- تمثل الأصول غير النقدية تحدياً في القياس نظراً لغياب الأسواق النشطة، وطبيعتها غير القابلة للرصد المباشر.
- تتطلب هذه العناصر استخدام أساليب تقديرية مثل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج مقارنة السوق.